بعد تردد أنباء عن تسريح عدد من المواطنين العاملين في البنوك

نواب : الحكومة مطالبة بحماية الكويتيين في القطاع الخاص من حملة «التفنيشات»

عبدالكريم الكندري

صالح عاشور

بينما ترددت أنباء عن نية بعض البنوك في البلاد بتسريح عدد من الموظفين الكويتيين ، أكد بعض نواب مجلس الأمة على ضرورة دعم موظفي القطاع الخاص ، وطالبوا بحمايتهم من حملات الاستغناء ، مشيرين إلى أنه على الحكومة التحرك فوراً لوقف ما يحدث لهذا القطاع ، ووضع حلول فورية تؤمن بها مستقبل العاملين الكويتيين في القطاع الخاص .

في هذا الإطار قال النائب عبدالكريم الكندري "تقاعس الحكومة بدعم موظفي القطاع الخاص الذي طالبنا دوما بحمايتهم جعل البنوك تتجرأ على إنهاء خدماتهم"، مشيرا إلى أن على رئيس الوزراء التحرك لوقف مايحصل حتى لو تطلب الأمر سحب الودائع الحكومية لديهم.

وأضاف الكندري "غير مقبول أن تقوم البنوك بتسريح الموظفين وتستمر الدولة بدعمهم مالياً".

من جهته قال النائب صالح عاشور في حسابه على "تويتر" إنه على محافظ البنك المركزي التحرك فوراً لوقف ما قامت به بعض البنوك تجاه موظفيها وإنهاء خدماتهم دون مبرر .

وأضاف عاشور "من غير المعقول ان يتم دعم هذه البنوك بمبالغ مالية ضخمة حماية للعمالة الوطنية ويقوم هذا البنك بهذا الاجراء المجحف ولا يمكن أن نرضى بأن يقف البنك المركزي متفرجا لما يحدث".

- عبدالكريم الكندري: غير مقبول تسريح الموظفين من البنوك مع استمرار الدولة بدعمهم
- عاشور: على محافظ «المركزي» التحرك لإيقاف إنهاء خدمات موظفي المصارف

أكد أن هناك تخبطًا في أعمالها يتطلب تدخلًا من سمو رئيس الوزراء

الفضل: تفسير «القوى العاملة» لقانون العمل في القطاع الأهلي لا يفيد أصحاب المشروعات

أحمد الفضل

قال النائب أحمد الفضل إن هناك تخبطًا في أعمال الهيئة العامة للقوى العاملة يتطلب تدخلًا من سمو رئيس الوزراء للمصلحة العامة وحفظ حقوق المواطنين.

وأوضح الفضل في تصريح بمجلس الأمة الخميس أن هناك كتابين متناقضين من هيئة القوى العاملة فيما يخص الرقابة على دفع أجور العاملين في القطاع الخاص يستند الأول إلى نص في قانون العمل الأهلي أنه " يجوز بقرار من مجلس الوزراء إعفاء بعض الأنشطة من تحويل أجور العمالة الوافدة إلى المؤسسات الماليه المحلية " والكتاب الآخر أن ما يقصده المشرع يختص بالرعي وبعض المهن المماثلة وذلك استنادًا إلى المذكرة الإيضاحية " . وأضاف معلقًا " النص واضح والقانون لم يشترط أو يحدد أي نوع من النشاط، مؤكدًا أن قانون العمل الأهلي يسمح للوزارة أن تستصدر من مجلس الوزراء قرارًا باستثناء بعض الأنشطة من إيداع كامل الرواتب للعمالة الوافدة. وأشار إلى أن المادة 57 من قانون العمل الأهلي تنص على أنه "ويجوز بقرار من مجلس الوزراء إعفاء بعض الأنشطة من تحويل أجور العمالة الوافدة إلى المؤسسات المالية المحلية ".

وقال الفضل إنه تلقى مذكرة من الهيئة العامة للقوى العاملة ردًا على مذكرته التي بعث بها إلى الهيئة تقول إن المادة التي أشار إليها الفضل غير قابلة للتحقق.

وأضاف أن مذكرة الهيئة تبين أن قصد المشرع حين وضع تلك المادة لا يفيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأن ما يقصده المشرع يختص بالرعي وبعض المهن المماثلة وذلك استنادًا إلى المذكرة الإيضاحية.

وبشأن التسجيل الذي ادعى فيه النائب محمد هايف في استجواب وزير الداخلية الأخير أنه كان مقطوعًا قال الفضل "إن هناك مشكلتين الأولى هي أن الفيديو من الواضح أن فيه مشكلة تقنية والمشكلة الأخرى أن هناك عدة كاميرات، وأن الحوار الفعلي في أمن الدولة هي ساعتين" من السلام حتى الختام.

وأضاف الفضل " ولكن عند إضافة التسجيلات من الكاميرات الأخرى من الطبيعي أن يصل لمدة قد تصل إلى عشر ساعات".

وأكد الفضل " أن لا صحة لادعاء النائب محمد هايف وكرره بعض النواب، مطالبًا النواب بالرجوع مرة أخرى للتسجيلات ورؤيتها كاملة من عده نواحٍ".

ما بين «كاملة» و «نافصة» دارت رحى الاختلاف بينهم

ردود فعل وتفسيرات متباينة للنواب بشأن «التسجيلات»

محمد الدلال

عادل الدمخي

- الدلال : هناك ملفات في «الفلاش ميموري» لا تفتح إلا ببعض برامج الميديا الخاصة
- اللبس القائم عند بعض النواب بشأن التسجيلات في المجلس مرتبط بجوانب فنية تقنية

بينما أثارت قضية الاستماع إلى التسريبات بمكتب مجلس الأمة ردود فعل متباينة لدى النواب ما بين قائل بأنها كاملة ، ومؤكد بأن بها مقاطع محذوفة ، واصل بعض النواب تفسيراتهم المختلفة بعد سماعهم للمقاطع التسريبات.

في هذا السياق كشف النائب محمد الدلال عن أسباب ما أثير من بعض النواب من وجود نقص في بعض الملفات ، مؤكدا أنه تم التحقق من ذلك من خلال الفني في المجلس ، واتضح ان بعض الملفات في الفلاش ميموري لا يفتح ولا يعرض الا ببعض برامج الميديا الخاصة ، وهو ما جعل بعضها عند الفتح غير واضح أو مكتمل .

وقال الدلال في سلسلة تغريدات له عبر «تويتر» إنه» تم السؤال بشأن امكانية احضار ملفات او فلاش مميري واستبدال القديم، وكان الرد فنيا هو بان الملف «تسجيل كاميرات امن الدولة» انشئ من قبل وزارة الداخلية في الفلاش المميزي في 4 اغسطس كما هو موجود في الفلاش وتم احضار الفلاش الى المجلس في 16 اغسطس وهو ذاته لم يتغير.

وأكد الدلال أن اللبس القائم عند بعض النواب بشأن التسجيلات في مجلس الأمة مرتبط بجوانب فنية تقنية في كيفية فتح الملفات بالطريقة الصحيحة ، وادعو كل نائب أن يتاكد بنفسه ويتحقق من الجانب الفني ، خاصة وانه لا يوجد مبرر لاخفاء المعلومات حيث انها متداولة عبر وسائل الاعلام ولا انكار لما احتوته .

من جهته أعلن النائب د. عادل الدمخي شهادته في ما يتعلق بالتسجيلات المتعلقة بالتحقيقات في موضوع الصندوق الماليزي، وما ذكره النائب محمد هايف خلال جلسة استجواب وزير الداخلية أنس الصالح عن عدم وجود بعض المقاطع في النسخة المودعة لدى الأمانة العامة لمجلس الأمة.

وقال الدمخي في تصريح صحفي بمجلس الأمة «لقد قرأت ما قاله رئيس مجلس الأمة حول الشريط «، موضحًا أنه كتب بالأمس ما رآه في هذا الشريط، وبين الدمخي أن «النائب محمد هايف شاهد الأشرطة وقال لي إن هناك شيئًا محذوفًا من هذا الشريط وهناك أشياء مقتطعة».

وأضاف» بعدها ذهبت للأمين العام ووجدت النائب شعيب المويزري يستمع وجود المقطع الأول من الشريط وبعد ذلك حتى نستمع للشريط بالكامل ذهبنا إلى مكتب الأمين العام واستعنا بالدعم الفني».

الحميدي السبيعي

- أدعو كل نائب أن يتأكد بنفسه من الجانب الفني .. ولا يوجد مبرر لإخفاء المعلومات
- الدمخي: هايف شاهد الأشرطة وقال لي إن هناك شيئًا محذوفًا منها وأخرى مقتطعة
- كان يجب على وزير الداخلية اتخاذ إجراء ضد المتورطين في هذه القضية
- السبيعي: المقاطع التي شاهدتها في مكتب أمين عام مجلس الأمة كاملة
- المبرمج قال إن النواب الذين شاهدوا المقاطع سابقاً لم يعرفوا طريقة تشغيلها

وتابع الدمخي» الدعم الفني قام بتشغيل الشريط وحدث نفس الشيء ولم نجد المقطع الأول من الشريط وبالتحديد عند الفقرة التي تبدأ من سلام مدير أمن الدولة على المتهم، مضيفًا « بعدها ذهب النائب شعيب المويزري وتابعت أنا مشاهدة الشريط ولم يكن محذوفًا منه سوى المقطع الأول».

وقال « هذا ما رأيته وأروي الحادثة كما جاءت، ولا أعلم إذا كان بعد ذلك حدث تصحيح من الدعم الفني أم لا «.

وأضاف «أنا لا أكذّب أحدًا ولكن أروي ما رأيته ورآه الأخ محمد هايف ورآه معي الأخ شعيب المويزري في بداية الشريط».

وأكد الدمخي أن ما شاهده في هذا الشريط طامة بكل ما تعني الكلمة، مستطردًا بالقول « لا يمكن لمن كان عنده مثل هذا الشريط أن يتساهل به حتى يتسرب ويصل بعد ذلك للناس ويتفاعلون معه».

وتابع الدمخي قائلًا « كان يجب على وزير الداخلية اتخاذ إجراء ضد المتورطين في هذه القضية، ولكن للأسف اتخذ الوزير إجراء مضادًا ودعم من كان يحاول التغطية على هذه القضية».

من جهته قال النائب الحميدي السبيعي «بعد سماع استجواب وزير الداخلية حول بعض المقاطع المحذوفة وأثناء ذهابي لحضور اجتماع لجنة العرائض والشكاوى ذهبت لمكتب الأمين العام وشاهدت التسجيلات بحضور بعض النواب ووجدت المقاطع كاملة».

وأضاف «المبرمج برّر بأن النواب الذين شاهدوا المقاطع سابقاً لم يعرفوا طريقة تشغيله على برنامج آخر، وبعد خروجي من لجنة العرائض والشكاوى التقيت بالدكتور عادل الدمخي وسألته عن الموضوع وذكر لي بأن هناك مقاطع كانت محذوفة ساعة مشاهدته للتسجيلات قبل يومين، هذا ما شاهدته اليوم».

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قد أكد أن التسجيلات المسلمة من وزارة الداخلية إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة كاملة ولا حذف فيها بعد أن تحقق منها شخصيًا بحضور عدد من الأعضاء، داعيًا بقية النواب بمن فيهم الذين تحدثوا عن مقاطع محذوفة أن يستمعوا إليها في الأمانة العامة.